التقرير النهائي لفرق عمل القضية الجنوبية للفترة من 18 مارس - 1 يونيو 2013م

صنعاء / 14أكتوبر:

حصلت صحيفة "14 أكتوبر" على النص الكامل للتقرير النهائي للفترة الأولى لفريق عمل القضية الجنوبية للفترة من 18 مارس.1 يونيو 2013م.

ونظراً لأهمية هذا التقرير وما تضمنه من معلومات وأفكار وآراء ومواقف يسر الصحيفة أن تنشره تعميماً للفائدة.

بدأ فريق القضية الجنوبية اعماله في يوم الاثنين الموافق 1 ابريل 2013، وتم في الاجتماع اختيار هيئة رئاسة بالتوافق مكونة من التالية أسماؤهم:

احمد بن فريد محمد الصريمة	رئيساً
بلقيس علي صالح اللهبي	نائباً أول
محمد علي ابولحوم	نائباً ثان
شفيع محمد العبد علي	مقرراً

خلال فترة العمل الأولى للفريق تم تشكيل لجنة لإعداد الخطة التنفيذية ضمت الأعضاء "رضية شمشير علي – احمد محمد الكحلاني- محمد محمد قحطان- احمد صالح القنع – محمد احمد العفيف- ابراهيم مالك شجاع الدين- احمد صالح عجروم" بمساعدة اليسرين مروان الشيباني و خديجة الصرحي، كما اوكل الى هذه اللجنة مهمة صياغة اجراءات وتدابير لبناء الثقة داخل فريق القضية الجنوبية تمثلت في النقاط الـ 11 التي تم اعلانها في نهاية الجلسة العامة الأولى.

تم تشكيل لجنة رباعية لمتابعة تنفيذ هذه الاجراءات والتدابير مع رئاسة المؤتمر، ضمت في عضويتها " محمد علي احمد- رضية شمشير علي- محمد محمد قحطان- ياسر احمد العواضي".

تشكيل لجنة لاستخلاص المشاركات المجتمعية، ضمت في عضويتها " ناديه عبدالله الأخرم – اماني احمد الماخذي- ناصر احمد عباد شريف- ابراهيم مالك شجاع الدين".

تشكيل لجنة لاستخلاصات الرؤى التي قدمت حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية، ضمت في عضويتها "رضية شمشير علي- احمد محمد الكحلاني- محمد احمد العفيف- عبدالرحمن عمر السقاف- بلقيس علي اللهبي-اماني احمد الماخذي- نادية عبدالله الاخرم- علي حسين عشال- خالد ابراهيم بامدهف- ناصر احمد عباد شريف- ابراهيم مالك شجاع الدين- شفيع محمد العبد".

كما تم تنفيذ عدد من الأنشطة يأتي في مقدمتها الاجتماعات اليومية للفريق لمناقشة القضايا المدرجة في جدول الأعمال استناداً إلى الخطة التنفيذية الخاصة بالفريق، إضافة إلى أنشطة أخرى تخللت أعمال الفريق تمثلت في الاستماع لمحاضرات نفذها عدد من الخبراء الدوليين والمحليين وبعض الباحثين في مواضيع ترتبط مباشرة بمهام الفريق.

عقد الفريق لقاءات مع المبعوث الأممي السيد جمال بن عمر و سفراء كل من دول بريطانيا وروسيا والمانيا والمملكة الأردنية الهاشمية وباكستان وماليزيا واندونيسيا والمدير العام لمكتب مجلس التعاون الخليجي في اليمن، الذين قاموا بزيارة الفريق إلى مكان انعقاد اجتماعاته. كما قام رئيس مؤتمر الحوار الوطني، رئيس الجمهورية بزيارة إلى فريق القضية الجنوبية، وزيارات أخرى لبعض أعضاء هيئة رئاسة المؤتمر والأمين العام للمؤتمر.

طلب فريق القضية الجنوبية حضور كلاً من وزيري الداخلية والدفاع ورؤساء جهازي الأمن السياسي والقومي على خلفية اغتيال الطيارين في محافظة لحج ولمناقشة حالة الانفلات الأمني والاغتيالات التي تعرض لها عدد من الكوادر العسكرية والأمنية والمدنية، ولم يحضر من هؤلاء إلا وزير الداخلية فقط.

شكل الفريق لجنة لمتابعة قضية المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي برئاسة محمد علي الشدادي، واسفرت جهودها عن اطلاق سراح كلاً من "بجاش الأغبري الصبيحي – حسن محمد بنان – عبدربه سالم محرق- خالد صالح بن عبدالمانع".

شهد الفريق انسحاب رئيس الفريق "احمد بن فريد محمد الصريمه، وعضو الفريق احمد صالح عجروم، وانتقال عضو الفريق علي ناصر البخيتي الى فريق صعدة".

بعد انسحاب الرئيس السابق للفريق تم التوافق على اختيار محمد علي احمد شيخ رئيساً لفريق القضية الجنوبية.

تمت اضافة محمد عبدالله عوض الدغاري الى عضوية الفريق بديلاً عن العضو المنسحب احمد صالح عجروم.

عمل الفريق خلال هذه الفترة على موضوعين أساسيين وفق الخطة التنفيذية المزمنة التي قام بإعدادها في مستهل اجتماعاته، وهما : جذور القضية الجنوبية ومحتواها. وقد استمع الفريق خلال النصف الأول من هذه المرحلة للرؤى التي قدمت حول جذور القضية الجنوبية ، وفي النصف الثاني منها لرؤى حول محتوى القضية الجنوبية، ومن ثم قام بعملية استخلاصات لتلك الرؤى والتوافق على رؤية واحدة تمثل الفريق، سيتم عرضها على الجلسة العامة الثانية.

أهداف الفريق

الأهداف العامة للفريق في الفترة الأولى من عمله بحسب ما وردت في خطته المقرة:

العمل على البحث في جذور ومحتوى القضية الجنوبية

الأهداف الخاصة للفريق في الفترة الأولى من عمله بحسب ما وردت في خطته المقرة:

الوصول إلى رؤية توافقية حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية .

استقراء الرؤى ميدانياً .

بلورة الرؤية التوافقية للجذور والمحتوى .

معرفة الموقف المجتمعي .

استيضاح مواقف الأطراف الجنوبية في الخارج.

قرارات الفريق

توافق الفريق على القرار التالي واتفق على رفعه للجلسة العامة النصفية لإقراره وتبنيه من قبل المؤتمر:

تأجيل النزول الميداني بحسب الخطة التنفيذية للفريق إلى المحافظات الجنوبية حتى يتم تنفيذ النقاط العشرين التي تقدمت بها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وكذا النقاط الـ11 الخاصة بإجراءات وتدابير لبناء الثقة وخلق بيئة ملائمة التي تقدم بها فريق القضية الجنوبية إلى رئاسة مؤتمر الحوار بتاريخ 3/4/2013 وتم عرضها في الجلسة العامة الاولى للمؤتمر (ملحق رقم 5)، لما من شأنه خلق بيئة مناسبة تسهم في تحقيق النزول الميداني للأهداف المرجوة منه.

ملحق رقم (5) اجراءات وتدابير لبناء الثقة وخلق بيئة ملائمة للقضية الجنوبية

الاخ / رئيس هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل المحترم

الإخـــوة / أعـــضـــاء رئـــاســـة المؤتمـــر المحترمون

نحن اعضاء فريق العمل في القضية الجنوبية من المكونات السياسية والحراك الجنوبي والشباب والمرأة مطالبون بتهيئة الارضية الملائمة لبناء الثقة وخلق الأجواء السليمة فيما بيننا لتمكننا من أنجاز المهام المنوطة في محور القضية الجنوبية

ولن يتأتى ذلك الا من خلال اجراءات وتدابير نرى ضرورة تنفيذها علي ارض الواقع ،وانطلاقا من النقاط العشرين المقدمة من قبل اللجنة الفنية للحوار الوطني والمداولات التي جرت في الجلسات العامة منذ بدء المؤتمر والتي اكدت أهمية تأمين الضمانات الكفيلة بتحقيق النقاط العشرين باعتبارها المدخل الرئيسي للحوار في القضية الجنوبية .

وتأسيسا على ذلك نرى ضرورة البدء في دائرة أي فتاوى تكفيرية صدرت بحق ابناء الجنوب في حرب عام 1994م واحالة المتهمين فيها للقضاء؛.

رفع كافة المظاهر العسكرية المستحدثة في شوارع واحياء محافظة عدن وحضرموت وعودة الاليات العسكرية الى ثكناتها والوقف الفوري للعنف أيا كان مصدره ضد فعاليات حقوق التعبير السلمية.

الإفراج عن المعتقلين السياسيين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي والغاء كافة الاحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية.

التأكيد على سرعة انجاز اللجنتين المشكلتين للنظر في قضايا الموظفين المدنيين والعسكريين والامنيين المبعدين قسريا عن وظائفهم عقب حرب 94م وتعويضهم التعويض المادي العادل واطلاع الرأي العام أولا بأول على كافة الخطوات والاجراءات المنجزة.

الوقف الفوري لصرف الأراضي في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبية.

معاملة شهداء وجرحى الحراك السلمي الجنوبي كأمثالهم من شهداء وجرحي الثورة وسرعة نقل المطلوب علاجهم إلى الخارج على نفقة الدولة وعلى وجه الخصوص جرحى 21 فبراير 2013م..

إصدار التوجيهات العاجلة لوزير المالية بدفع كافة المستحقات والتعويضات لمؤسسة (الايام) وتعويضها التعويض العادل لما لحق بها من اضرار مادية ومعنوية لكي تتمكن من الصدور وإطلاق صراح حارسها في صنعاء أحمد عمر العبادي المرفشي.

إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب.

مراجعة كل الإجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الإتاوات لصالح قوى متنفذة وقف كافة الامتيازات لشركات الاصطياد في المياه الإقليمية الجنوبية.

استعادة كل المنشآت النفطية المؤجرة بما فيها منشأة حجيف الى الدولة والغاء كافة العقود الاحتكارية في مجال نقل المنتجات والمشتقات النفطية ،والغاء أية عقود مشابهة كذلك ايقاف بيع المنشأة والمرافق السياحية والعامة..

مراجعة كل الاجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الاتاوات لصالح قوى متنفذه.

نأمل سرعة اتخاذكم القرارات اللازمة لتسهيل عملنا في القضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية عادلة ومفتاح لحل كافة مشاكل الوطن جنوبا وشمالاً.

صادر عن مجموعة العمل في القضية الجنوبية 3 - 4 - 2013م

الرؤية التوافقية لفريق القضية الجنوبية حول جذور ومحتوى القضية وفقا لاستخلاصات الرؤى المقدمة من قبل المكونات

مقدمة

لقد استمع فريق القضية الجنوبية المكوّن من 40 عضوا يمثلون أبناء الجنوب وأبناء الشمال مناصفة وفقا لنص الفقرة (8) من المادة (12) من النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل (يمثل أبناء الجنوب بـ50 % من فريق القضية الجنوبية، 75 % من هذه النسبة للحراك الجنوبي السلمي)، خلال الفترة (ابريل - مايو)، إلى قراءة الرؤى السياسية حول الجذور والمحتوى للقضية الجنوبية والمقدمة من المكونات السياسية والمجتمعية التالية:

حزب المؤتمر الشعبي العام.

حزب التجمع اليمني للإصلاح.

الحزب الاشتراكي اليمني.

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

حزب الرشاد اليمني.

أنصار الله.

حزب العدالة والبناء.

الحراك السلمي الجنوبي.

المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية.

أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

النساء المستقلات

الشباب

منظمات المجتمع المدني

قائمة الرئيس.

تم الرد و التوضيح من مقدمي الرؤى سالفة الذكر حول الأسئلة والاستفسارات والملاحظات والمداخلات القصيرة الموجهة إليهم من قبل أعضاء الفريق حيث اتفق الجميع على إعداد الاستخلاصات النهائية من مجموع الرؤى المقدمة حول الجذور والمحتوى استناداً إلى الاعتبارات التالية:

إن الرؤى التي تم الاستماع إلى مضمونها بشأن الجذور والمحتوى تناولتها من زوايا مختلفة وهي مجتمعة أعطت صورة شاملة عن القضية الجنوبية وقد استوعبت في خلفياتها النظرية والسياسية التي أعدت على أساسها التعددية السياسية القائمة بالبلاد وتعبيراتها الفكرية والسياسية والمصالح التي تمثلها كل منها.

وردت في الرؤى للجذور والمحتوى معلومات متطابقة و على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمستويين الاقتصادي والحقوقي وكذا السياسي – بصرف النظر عن السياقات التي وردت فيها تلك المعلومات – فموضوعات التاريخ تحتمل النظر إليها من أكثر من زاوية.

الجهود التي بذلت في إعداد تلك الرؤى أسهمت في إدخال البعد العلمي والمعرفي في التحليل السياسي لموضوعات القضية الجنوبية وهذا البعد هو الذي ساعد على أن تتسم تلك الرؤى إلى حد كبير بالموضوعية والابتعاد عن التمسك بمنطلقات تفرض رؤى أحادية الجانب.

إن التباينات التي احتوتها مجموع الرؤى سالفة الذكر لم تكن جوهرية بحيث تمنع تقارب الرؤى وهي كذلك محدودة من الناحية الكمية، إلا أنها أساسية بمعنى عدم القفز عليها أو إغفالها من دون التوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأنها لما لها من تأثير في تحديد طبيعة الحلول.

ثمة نواقص ظهرت في جميع الرؤى سواءً تلك التي تخص الجذور أو تلك المتعلقة بالمحتوى وتتمثل هذه بقصور منهجي قياساً على ما تم الاتفاق عليه بشأن الأبعاد الرئيسية التي يجب أن يعتمد عليها أعداد الرؤى فمن بين الأبعاد الستة المقرة (السياسية، الاقتصادية، التاريخية، القانونية، الثقافية والاجتماعية، الجغرافية)، تجاهلت الرؤى الاهتمام بالبعد الجغرافي مع ملاحظة إن البعد الجغرافي في هذه القضية لا ينحصر على الجغرافيا الطبيعية فحسب، بل يتجاوزها إلى استيعاب الجغرافيا التاريخية والجغرافيا السياسية عند معالجة الموضوع في سياقات جدلية الجغرافيا والسكان والتاريخ في تكوين الأوطان.

البعد السياسي لجذور و محتوى القضية الجنوبية:

اكدت كافة الرؤى المقدمة ان اعلان قيام الوحدة اليمنية بين دولتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية و الجمهورية العربية اليمنية في مايو 1990م، مثل تحقيقا لآمال اليمنيين و تتويجا لنضالاتهم.

إن الحديث عن جذور ومحتوى القضية الجنوبية لا يعني بحال من الأحوال إدانة لطرف سياسي او اجتماعي او محاكمة هذه الفترة التاريخية او تلك، بقدر ما يعني الاستفادة من الأخطاء لضمان عدم تكرارها او إنتاجها بطريقة مختلفة، فالبحث عن وفي تلك الجذور والمحتوى إنما يهدف إلى تمكينا كفريق في القضية الجنوبية من الوصول إلى توافق بالإجماع للتشخيص الصحيح لهذه القضية المفصلية والهامة كقضية وطنية، سياسية، عادلة، بامتياز .

آن حرب 1994م و ما حدث بعدها، اعتبرته غالبية الرؤى البداية لظهور القضية الجنوبية بما مثلته من إلغاء الشراكة السياسية للجنوب وتحجيم موقعه ومكانته وحضوره في المعادلة السياسية وما رافقها من ممارسات واخطاء، اصبحت معها القضية الجنوبية تنمو وتتزايد مطالبها كقضية سياسية حقوقية تحظى باهتمام إقليمي ودولي ، غير أن الحديث عن جذور ومحتوى القضية الجنوبية كقضية سياسية عادلة ينبغي أن يقودنا إلى الاعتراف بأن بعضا من مظاهر المعاناة والإشكالات السياسية تعود بدايتها الى الفترة التي نال فيها الجنوب استقلاله الناجز من الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر 1967م و إعلان جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية و ما تلاها والتي اتسم اداؤها كنظيرتها في الشمال بالشمولية والإقصاء وعدم الاعتراف بالأخر وحقه بالاختلاف، وما نتج عن ذلك من دورات عنف وقمع وإقصاء لشرائح اجتماعية وقوى سياسية إلى جانب اعتمادهما سياسات وقرارات نالت من حقوق مواطنين وممتلكاتهم.

إن الوحدة اليمنية هي اتفاق بين دولتين كانتا طرفين سياسيين في الشمال والجنوب إلا أن الممارسات العبثية والخاطئة التي وقعت خلال الفترة الماضية منذ قيام الوحدة والفتاوى التكفيرية خلقت قناعة كاملة عند عدد كبير من الجنوبيين بتقويض الوحدة السلمية وأن مكانتهم في إطار دولة الوحدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعسكريا وامنيا قد دمرت وضربت في مقتل.

إن واقع الحرب والممارسات الخاطئة والاقصاءات قد حفزت و جذرت المشاعر الرافضة للواقع السائد وصولا إلى انطلاق الحراك الشعبي الجنوبي السلمي بكافة مكوناته في 7 / 7 /2007م كحركة شعبية نضالية سلمية شاملة وحامل للقضية الجنوبية بعد أن أجهضت الوحدة السلمية ومشروعها النهضوي القائم على التكامل والشراكة في صياغة المستقبل الأفضل بآفاقه الرحبة الواسعة وخاصة وانه لم يتم معالجة آثار حرب صيف 94م على مختلف الأصعدة الحياتية السياسية والمعيشية والخدمية.

البعد القانوني والحقوقي لجذور ومحتوى القضية الجنوبية :

عدم وضوح الأسس والآليات السياسية التي قام عليها مشروع دولة الوحدة الاندماجية عام 1990م الذي تم بشكل سريع وفوري وبأسلوب غير علمي وغير واضح الملامح لمستقبل أبناء الدولتين.

إن عدم اتخاذ الإجراءات والتدابير في إصلاحات سياسية واقتصادية كانت من الأسباب الأساسية في اتخاذ الطريقة الاستعجالية لتحقيق الوحدة.

عدم الانجاز الكامل لمهام المرحلة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات بموجب إعلان اتفاقية الوحدة.

انتخابات عام 1993م لم تلب الشراكة بين الجنوب والشمال، حيث كان التقسيم الانتخابي للدوائر الانتخابية معتمداً على الجانب السكاني وليس على الجانب الجغرافي، حيث قامت الانتخابات على الدائرة الفردية وفقا للدستور المستفتى عليه.

بعد حرب صيف 1994م تحولت الوحدة من الشراكة إلى الحكم الفردي ، فألغي مجلس الرئاسة بعد الحرب وتم التغيير والارتداد عن دستور دولة الوحدة المستفتى عليه 15 - 16/مايو/1991م والتشريعات التي صدرت أثناء الفترة الانتقالية.

بعد حرب 1994م تم الإقصاء والتسريح قسراً للآلاف من موظفي جهاز الدولة المدنيين والعسكريين والأمنيين والدبلوماسيين الجنوبيين بما يخالف دستور دولة الوحدة.

خصخصا شركات ومؤسسات ومصانع القطاع العام التي استفاد منها المتنفذون وقذفت بالعاملين والعاملات إلى سوق البطالة بدون حقوق مع أحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية.

الإقصاء والتهميش والإخلال بمبدأ المواطنة المتساوية.

سقوط العديد من الشهداء والجرحى واعتقال أعداد كبيرة من المشاركين في الاحتجاجات والاعتصامات السلمية بما فيها الإخفاء القسري لبعضهم ولفترات، وتعرض البعض منهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة والتي تتنافى مع الدستور و المواثيق والقوانين والصكوك الدولية الموقع عليها من قبل الدولة.

مصادرة الحقوق والحريات وتقييد حرية الراي والتعبير (الانتهاكات لحرية الصحافة ملاحقة وسجن الصحفيين ومحاكماتهم، إيقاف صدور بعض الصحف وفي مقدمتها صحيفة الأيام).

تدني مستوى القبول للجنوبيين في الكليات والأكاديميات العسكرية والأمنية (الحربية، القوى الجوية والطيران، كلية الشرطة والأكاديميات العسكرية).

الاعتقالات والملاحقات للناشطين السياسيين وناشطي الحراك الشعبي السلمي الجنوبي وإيقاف رواتب (اجور ومعاشات) البعض منهم بصورة تعسفية واعتماد نهج القمع في مواجهة الفعاليات الاحتجاجية السلمية الجنوبية.

عدم ترتيب أوضاع الآلاف من الكوادر العسكرية و الأمنية والمدنية بعد عودتهم في سنوات لاحقة بعد حرب 1994م وحرمانهم من بعض حقوقهم القانونية.

البعد الاقتصادي لجذور ومحتوى القضية الجنوبية:

تصفية معظم الشركات و مؤسسات القطاع العام تحت مسمى الخصخصة وتسريح العاملين فيها وإحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية.

عدم توفير الدولة أموال لتطوير مؤسسات القطاع العام وإعادة تأهيلها، كما أنها لم تأخذ من القطاع الخاص الذي انتقلت إليه تلك المؤسسات عن طريق الخصخصة ضمانات كافية تضمن تطوير تلك المؤسسات و توسيع نشاطها بما يمكنها من الحفاظ على العمالة التي كانت موجودة واستيعابها لعمالة جديدة.

صرف مزارع الدولة لمسئولين و لمتنفذين و تسريح العاملين و المستفيدين منها.

تم منح نافذين و مقربين من نظام الحكم ما بعد 94م امتيازات في قطاع الاستكشافات النفطية.

إعطاء معظم العقود للخدمات النفطية والممنوحة من الباطن لشركات خدمات مملوكة لبعض كبار المسئولين و المتنفذين بتوجيهات مباشرة ودون فتح باب التنافس.

فرض إتاوات على الشركات العاملة في القطاع النفطي يتحصل عليها بعض القادة العسكريين تحت مسمى الحماية الأمنية.

عدم توفير بيئة مناسبة للاستثمار في تطوير و تشغيل المنطقة الحرة و ميناء الحاويات وانتهاج سياسات أدت إلى فشل ميناء عدن من خلال إبرام عقود امتياز مجحفة يكتنفها الفساد أدت إلى أن تكون حالة الركود هي المسيطرة على هذا الميناء المحوري في خط الملاحة الدولية وحرمت البلد موردا اقتصاديا هاما.

قيام شركات تجارية مملوكة لمتنفذين بالعبث بالثروة السمكية عن طريق استخدام أساليب غير قانونية في الصيد أدت إلى حدوث الأضرار التالية:

نقص كمية المخزون السمكي.

توقف شريحة كبيرة من الصيادين من مزاولة عملية الاصطياد التي هي مصدر رزقهم الوحيد وانعكاس ذلك سلبا على مستوى معيشة أسرهم.

ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية نتيجة لقلة عرضها

اتساع الفجوة الغذائية نتيجة للطلب المتزايد على الأسماك.

تضرر شريحة كبيرة من العمالة في المصانع و أسواق تداول الأسماك و النقل والشركات المصدرة التي تعتمد على إنتاج الاصطياد التقليدي.

تحويل مطار عدن الدولي إلى مطار محلي وهو الأمر الذي لا ينسجم مع وظيفة المدينة كعاصمة تجارية.

صرف مساحات واسعة من الأراضي في المحافظات الجنوبية وخاصة في مدينة عدن تحت مسمى مشاريع استثمارية أثبتت الأيام أنها وهمية حيث لم يتم تنفيذها.

صرف معظم المتنفسات وخصوصاً الواقعة على الشواطئ و المنتزهات البحرية لبعض المسئولين والنافذين وحرمان مدينة عدن من أهم مقوماتها السياحية.

كانت الدولة في الجنوب هي الكافل الأساسي لخلق فرص العمل عبر القطاع العام و هي التي تتكفل بتوفير احتياجات الناس الأساسية وتحديد أسعارها بصورة تتناسب مع دخولهم، ولقد أدى الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد الوحدة إلى الإضرار بشبكة المصالح التي اعتاد المواطن أن تقوم الدولة بتوفيرها الأمر الذي أثر سلباً على معيشة المواطنين في المحافظات الجنوبية.

المركزية الشديدة برغم صدور قانون السلطة المحلية عام 2000م إلا أن عدم تخصيص موارد تتناسب و الصلاحيات التي نقلها القانون من المركز إلى الوحدة الإدارية وكذلك غياب الرقابة زادت من سوء الإدارة و سوء الجانب الاقتصادي للمواطنين وخاصة في المحافظات الجنوبية.

لقد كان لإشاعة ثقافة الفساد المالي والإداري التي لم تكن متفشية في المحافظات الجنوبية نظراً لطبيعة النظام الإداري الصارم الذي يجرم هذا المسلك ويعاقب عليه أثر سلبي على حياة المواطنين حيث برزت أنماط من السلوك في الوظيفة العامة ظهرت جلية في اتساع نطاق الرشوة و المحسوبية و الكسب غير المشروع و انتشرت في كل مفاصل و أعمال الخدمات الحكومية و المدنية و الأمنية و العسكرية.

البعد الثقافي والاجتماعي لجذور و محتوى القضية الجنوبية:

حالة الإقصاء والتهميش و التخوين و التكفير التي أدارت الصراع بين اليمنيين كان أساسها الصراع السلطوي متخذة الاختلاف الإيديولوجي و الفكري مبررا، سواءً من بعد قيام النظام الجمهوري في الشطرين أو بعد قيام الوحدة، ما أحدث شرخا كبيرا في المجتمع اليمني.

عدم القدرة على استيعاب التنوع الثقافي والاجتماعي ما أنتج أزمة وطنية عميقة الجذور.

تمجيد ثقافة الحروب، و الحكم بالقوة العسكرية.

تجاهل الاختلافات الاجتماعية بين الدولتين وعدم القبول بها وازدراؤها من قبل المنتصرين في حرب 94 تجاه المهزوم، والحد من حرية الجنوبيين من التعبير الاجتماعي والثقافي عن أنفسهم.

تراجع دور المرأة و القضاء على ما تحقق لها من منجزات ومكاسب اجتماعية وثقافية وسياسية.

تغييب حقائق التاريخ الحديث والمعاصر للجنوب والتقليل من شأن بعض رموزه وقادة نضاله وتجاهل موروثه الثقافي والإعلامي وتعرض المؤسسات الإعلامية والثقافية للإلحاق والتهميش والمضايقات وفي مقدمتها صحيفة الأيام.

الاستعلاء من قبل القوى المنتصرة في حرب 94 أدى إلى تنامي الشعور لدى الجنوبيين بأنها ممارسات هيمنة وسيطرة. وفي الوقت ذاته نمت ثقافة استعلاء متبادلة بين اليمنيين عززت من التشظي في النسيج المجتمعي.

عسكرة الحياة في مختلف مدن ومناطق الجنوب.

نهب الكثير من الآثار والمخطوطات التاريخية والقطع الأثرية وتهريب مقتنيات من المتاحف الوطنية في الجنوب بسبب حرب 94م.

تغيير أسماء بعض الشوارع والمدارس والأحياء السكنية والساحات العامة والمعسكرات والمرافق الحيوية المهمة واستبدالها بأسماء جديدة من خارج الذاكرة الجمعية للجنوب تتواكب مع مرحلة ما بعد الحرب.

تغيير اسم عدن التاريخي من على تلفزيونها، ونقل الأرشيف الثقافي والفني والوثائقي له وتحويل المؤسسات الإعلامية في الجنوب إلى فروع .

العمل على احياء ثقافة الثارات القبلية والنعرات المناطقية، وإغراق الأسواق بالسلاح والسماح بانتشاره، والتغييب المتعمد للقوانين مما أدى إلى تعميم الفوضى وتفكيك النسيج الاجتماعي الجنوبي.

التدهور الملحوظ في الخدمات التعليمية والصحية التي كان يتمتع بها المواطن في الجنوب بشكل مجاني.

تعرض الحركة الرياضية للقصور والاهمال.

تبعات بعض القوانين في الجنوب كقانوني التأميم والإصلاح الزراعي، وما خلفته من آثار سلبية لدى بعض شرائح المجتمع الجنوبي.

ان العمل الجاد والمسئول لفريق القضية الجنوبية والذي اثمر للوصول إلى هذه الرؤية التوافقية لجذور ومحتوى القضية الجنوبية يعتبر انجازا لرؤية توافقية تبحث عن حلول عادله للقضية الجنوبية .

إدانة أي فتاوى تكفيرية صدرت بحق أبناء الجنوب في حرب عام 1994م وإحالة المتهمين فيها للقضاء

رفع كافة المظاهر العسكرية المستحدثة في شوارع وأحياء محافظة عدن وحضرموت وعودة الآليات العسكرية إلى ثكناتها والوقف الفوري للعنف أيا كان مصدره ضد فعاليات حقوق التعبير السلمية.

الإفراج عن المعتقلين السياسيين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي والغاء كافة الأحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية.

التأكيد على سرعة إنجاز اللجنتين المشكلتين للنظر في قضايا الموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين المبعدين قسريا عن وظائفهم عقب حرب 94م وتعويضهم التعويض المادي العادل واطلاع الرأي العام أولا بأول على كافة الخطوات والإجراءات المنجزة

الوقف الفوري لصرف الأراضي في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبية

معاملة شهداء وجرحى الحراك السلمي الجنوبي كأمثالهم من شهداء وجرحى الثورة وسرعة نقل المطلوب علاجهم إلى الخارج على نفقة الدولة وعلى وجه الخصوص جرحى 21 فبراير 2013م.

إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب.

مراجعة كل الإجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الإتاوات لصالح قوى متنفذة

حرب 1994 والممارسات الخاطئة والإقصاءات جذرت وحفزت المشاعر الرافضة للواقع السائد وصولا إلى انطلاق الحراك الجنوبي الشعبي السلمي في 7 يونيو 2007

تم صرف مساحات واسعة من الأراضي في عدن والشواطئ والمتنفسات والمتنزهات البحرية لكبار المسؤولين والنافذين وحرمان مدينة عدن من أهم مقوماتها السياحية

تقييم خطة عمل فريق القضية الجنوبية للفترة الأولى ١ ابريل- ١ يونيو ٢٠١٣

الأداء	الالتزام بجداول الأعمال	الالتزام بعمل محاضر	معدل الالتزام من قبل الفريق	استضافة خبراء	الجدول الزمني
جيد	كان الالتزام بنسبة عالية مع بعض الخروج عنه في بعض الاحيان	بلغ حد المحاضر(٣٧)أي ان النسبة هي ١٠٠٪	بلغت نسبة الغياب كمتوسط ٤ افراد من اصل اربعين	استضاف الفريق (٨ خبراء) عدد(٦ خبراء) استماع وحضور وزير	تم استكمال التالي: استعراض رؤى الجذور استعراض رؤى المحتوى عمل الاستفتاءات ولم يتم النزول الميداني بحسب الخطة بسبب تغييرات الفريق
ايجابيات المرحلة السابقة	• الالتزام بالحضور من قبل الاعضاء • التوافق بين الاعضاء • الالتزام بالخطة بشكل عام من قبل الفريق				
سلبيات المرحلة السابقة	• عدم عمل اجتماعات دورية لرئاسة الفريق • لم يتم تقدير الوقت بشكل جيد لذا كانت هناك اربعية في عرض الجذور والمحتوى. • لم يكن هناك خطة احتياج واضحة للخبراء • ضعف الالتزام بمنهجية النقاش العلمية (دور التيسير والميسرين)				

ملحق رقم (٢) اسماء اعضاء الفريق

١.	احمد عبيد مبارك بن دغر	٢٠	اماني احمد حسن الماخذي
٢.	نبيل صادق علي محسن باشا	٢١	بلقيس علي صالح اللهبي
٣.	احمد محمد يحي الكحلاني	٢٢	ابراهيم مالك شجاع الدين
٤.	ياسر احمد سالم العواضي	٢٣	محمد علي ابولحوم
٥.	ناصر ناصر عبد الله النصري	٢٤	علي محمد احمد المعمري
٦.	علي عبد ربه العواضي	٢٥	محمد علي احمد شيخ
٧.	محمد موسى العامري	٢٦	لطفي جعفر شطاره
٨.	محمد محمد قحطان قائد	٢٧	تمام محمد علي باشراحيل
٩.	علي حسين عشال عشال	٢٨	محمد علي سالم الشدادي
١٠.	عبد الرزاق احمد عبد الرزاق الهجري	٢٩	رضيه شمشير واجد علي
١١.	عبد الرحمن عمر السقاف	٣٠	خالد ابراهيم احمد بامدهف
١٢.	شفيع محمد العبد علي	٣١	سعد الدين علي بن طالب
١٣.	قادري احمد حيدر قاسم	٣٢	صالح عبد الحق ثابت علي
١٤.	علي حسن بهيذر	٣٣	علي سعيد شلمه العواضي
١٥.	محمود عبد القادر عبد الله الجنيد	٣٤	مقبل ناصر عمر لكرش
١٦.	محمد احمد بن احمد العفيف	٣٥	عبد الحكيم عبد الله درويش العزيبي
١٧.	عبد الله نعمان محمد القدسي	٣٦	احمد صالح عبد الله القنع
١٨.	ناصر احمد عباد شريف	٣٧	قاسم عثمان احمد الداعري
١٩.	ناديه عبد الله الأخرم	٣٨	محمد عبدالله عوض الدغاري

ملحق رقم (٣)

قائمة بالرؤى التي قدمت حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية

م	اسم المكون	الجذور	المحتوى
١.	المؤتمر الشعبي العام	✓	✓
٢.	التجمع اليمني للإصلاح	✓	✓
٣.	الحزب الاشتراكي اليمني	✓	✓
٤.	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	✓	✓
٥.	اتحاد الرشاد اليمني	✓	✓
٦.	حزب العدالة والبناء	✓	✓
٧.	الحراك الجنوبي السلمي	✓	✓
٨.	الحزب التحالف الوطني الديمقراطي	✓	✓
٩.	انصار الله	✓	✓
١٠.	المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية	✓	✓
١١.	الشباب – ناديه عبدالله الأخرم	✓	✓
١٢.	الشباب – ناصر احمد عباد شريف	✓	✓
١٣.	منظمات المجتمع المدني –ابراهيم مالك شجاع الدين	✓	✓
١٤.	منظمات المجتمع المدني –علي حسن بهيذر	✓	✓
١٥.	النساء المستقلات – بلقيس اللهبي	✓	✓
١٦.	النساء المستقلات- اماني الماخذي	✓	✓
١٧.	قائمة الرئيس – علي عبدربه العواضي	✓	✓

ملحق رقم (4) لخطة التنفيذية للحركة الإدارية لفريق القضية الجنوبية(الجذور والمحتوى) 1 ابريل - 1 يونيو ٢٠١٣

الهدف	المهام	الخطوات	المسئولين	الأجهزة المعنية	الملاحظات
الوصول الى رؤية توافقية حول جذور القضية الجنوبية	تقديم ومناقشة الرؤى للجذور في الجلسة العامة من خلال الجلسات العامة بفريق القضية الجنوبية والتوافق والمفاضلة –الاجماع –الاغلبية –خمسة عشر – الثلث –ثلثي الحاضرين –ثلثي الحاضرين وثلثة الرئيس – الحماية والقاء الخ